

إي اف جي هيرميس تعلن إتمام الإصدار السادس لسندات توريق بقيمة 1.64 مليار جنيه لصالح شركة بداية للتمويل العقاري

القاهرة، 27 مارس 2025

أعلنت اليوم إي اف جي هيرميس، بنك الاستثمار التابع لمجموعة إي اف جي القابضة والرائدة في أسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أن قطاع الترويج وتغطية الاكتتاب قد نجح في إتمام الخدمات الاستشارية للإصدار السادس لسندات توريق بقيمة 1.64 مليار جنيه لصالح شركة بداية للتمويل العقاري، إحدى الشركات التابعة لإي اف جي فاينانس، وهي شركة خدمات تمويل عقاري غير مصرفي بالسوق المصري تقدم حلولها التمويلية. ويعد هذا الإصدار هو السادس منذ تأسيس الشركة والرابع ضمن برنامج سندات توريق بقيمة 3.0 مليار جنيه.

وقد تم إسناد عملية التوريق المضمونة بمحفظه أوراق قبض لصالح شركة كابيتال للتوريق، التابعة لشركة جي بي، وتم طرح الإصدار على 4 شرائح بعائد متغير على النحو التالي:

- تبلغ قيمة الشريحة (A) 130.96 مليون جنيه، ومدتها 13 شهراً، وتصنيفها الائتماني (AA) من شركة الشرق الأوسط للتصنيف الائتماني وخدمة المستثمرين (MERIS).
- تبلغ قيمة الشريحة (B) 450.18 مليون جنيه، ومدتها 36 شهراً، وتصنيفها الائتماني (A) من (MERIS).
- تبلغ قيمة الشريحة (C) 597.5 مليون جنيه، ومدتها 60 شهراً، وتصنيفها الائتماني (A-) من (MERIS).
- تبلغ قيمة الشريحة (D) 458.4 مليون جنيه، ومدتها 81 شهراً، وتصنيفها الائتماني (A-) من (MERIS).

وتعليقاً على هذا الإصدار، أشادت مي حمدي، المدير التنفيذي لقسم أسواق الدين بقطاع الترويج وتغطية الاكتتاب بشركة إي اف جي هيرميس، بالدور المحوري الذي لعبته إي اف جي هيرميس في دعم شركة بداية للتمويل العقاري عبر إتمام الخدمات الاستشارية للإصدار السادس لسندات التوريق وهو ما يعد بمثابة شهادة على أداء الشركة المميز والشراكة الوطيدة بين الطرفين، مشيرة إلى أهمية هذه الصفقة التي تعكس الثقة القوية للمستثمرين في المقومات الواعدة التي تتمتع بها شركة بداية والميزة التنافسية لقطاع ترتيب وإصدار الدين في هيكله وتنفيذ الصفقات الداعمة لاستراتيجيات التمويل طويلة الأجل للعملاء. كما أوضحت حمدي أن الإصدار السادس يمثل نقلة نوعية في تطوير قطاع التمويل العقاري بمصر، مؤكدة على التزام إي اف جي هيرميس الراسخ بتوفير أدوات الدين الابتكارية والمصممة خصيصاً لتعظيم القيمة المقدمة للعملاء وتعزيز النمو المستدام بجميع قطاعات الاقتصاد المصري.

ومن جانبه صرح طارق أبو جندية، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة بداية أن الإصدار السادس لسندات التوريق يعكس رؤية الشركة الطموحة والتمثلة في تسهيل وصول العملاء لحلول التمويل العقاري الشاملة بالسوق المصري، مضيفاً أن الشراكة الوطيدة مع إي اف جي هيرميس ساهمت في تطوير برنامج سندات التوريق، مما أثمر عن تعزيز وضع السيولة والتوسع بنطاق خدمات التمويل لتلبية احتياجات شريحة أوسع من العملاء الراغبين في شراء عقارات سكنية. كما أكد أبو جندية على التزام الشركة بمواصلة الابتكار في قطاع التمويل العقاري وتشكيل مستقبل هذا القطاع الحيوي بمصر.

وتعد هذه الصفقة هي الأحدث ضمن سلسلة من إصدارات الدين التي قامت إي اف جي هيرميس بإتمامها في المنطقة، حيث قامت الشركة مؤخراً بإتمام الإصدار الرابع عشر لسندات توريق بقيمة 463,3 مليار جنيه لصالح شركة «قاليو»، بالإضافة إلى الإصدار الخامس لسندات توريق بقيمة 1,78 مليار جنيه لصالح شركة «بداية». كما نجحت الشركة في إتمام صفقة تمويل رأس المال العامل بقيمة 300 مليون جنيه لصالح شركة «سليندر». علاوة على ذلك قامت الشركة بإتمام الخدمات الاستشارية لإصدار

سندات قصيرة الأجل بقيمة 433 مليون جنيه لصالح «إي اف جي للحلول التمويلية» في يونيو الماضي، بالإضافة إلى إتمام إصدار سندات قصيرة الأجل غير مضمونة بقيمة 600 مليون جنيه لصالح شركة «هيرميس للوساطة في الأوراق المالية».

جدير بالذكر أن إي اف جي هيرميس قامت بدور المستشار المالي الأوجد ومدير ومروج الإصدار وضامن التغطية ومرتب الإصدار. وقد قام البنك الأهلي المصري (NBE) والبنك العربي الإفريقي الدولي (AAIB) وبنك مصر وبنك البركة بدور ضامن التغطية، فيما شارك المؤسسة العربية المصرفية (ABC) في عملية الاكتتاب والبنك الأهلي المصري قام بدور متلقي الاكتتاب. كما قام بنك أبو ظبي التجاري بدور أمين الحفظ (ADCB). علاوة على ذلك، قام مكتب بركات وماهر وشركاه بالتعاون مع كلايد أند كو بدور المستشار القانوني، بينما قام مكتب شريف منصور دبوس وراسل بيدفورد بدور مدقق الحسابات.

—نهاية البيان—

عن مجموعة إي اف جي القابضة:

تحتل مجموعة إي اف جي القابضة كود (EGX: HRHO.CA – LSE: EFGD) بتواجد مباشر في 7 دول عبر قارتين، حيث نشأت الشركة في السوق المصري، وتوسعت على مدار أربعة عقود من الإنجاز المتواصل. وقد ساهمت قطاعات الأعمال الثلاثة، بنك الاستثمار (إي اف جي هيرميس) ومنصة التمويل غير المصرفي (إي اف جي فاينانس) والبنك التجاري (بنك نكست)، في ترسيخ المكانة الرائدة التي تنفرد بها المجموعة وتعزيز قدرتها على إطلاق المزيد من المنتجات والخدمات المالية، بما يساهم في تقديم باقة شاملة من الخدمات لتلبية احتياجات عملائها من الأفراد والشركات بمختلف أحجامها والوصول إلى عملاء جدد

وتعد إي اف جي هيرميس بنك الاستثمار الرائد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك عبر تقديم باقة فريدة من الخدمات المالية والاستثمارية، تتنوع بين الخدمات الاستشارية وإدارة الأصول والوساطة في الأوراق المالية والبحوث والاستثمار المباشر. وفي السوق المصري، وتمتلك مجموعة إي اف جي القابضة منصة رائدة في خدمات التمويل غير المصرفي وهي إي اف جي فاينانس، والتي تغطي أنشطة متعددة تتضمن شركة تنمية، الشركة الرائدة في تقديم الخدمات المالية في مصر، وبالأخص للمشروعات متناهية الصغر، ومنصة التأجير التمويلي والتخصيم إي اف جي للحلول التمويلية، وشركة فاليو لتكنولوجيا الخدمات المالية وشركة بداية للتمويل العقاري وشركة كاف للتأمين، وشركة فاتورة، المنصة متكاملة لتسهيل المعاملات الإلكترونية بين الشركات وشركة إي اف جي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم المجموعة بتقديم خدمات البنك التجاري من خلال بنك نكست، البنك الرائد في مصر والمتخصص في تقديم باقة متكاملة من الحلول المصرفية للأفراد والشركات.

نفخر بالتواجد في: مصر | الإمارات العربية المتحدة | المملكة العربية السعودية | الكويت | البحرين | كينيا | نيجيريا

للاطلاع على المزيد، يُرجى زيارة:

www.efghldg.com

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال على:

مي الجمال

رئيس قطاع التسويق والاتصالات بمجموعة إي اف جي القابضة

melgammal@efghldg.com

عمر سلامة

نائب رئيس أول للاتصالات والعلاقات العامة بمجموعة إي اف جي القابضة

osalama@efghldg.com

ملاحظة حول البيانات الطليعة

في هذا البيان الصحفي، قد تصدر «مجموعة إي اف جي القابضة» بيانات تطلعية، مثل بيانات حول توقعات الإدارة والأهداف الاستراتيجية وفرص النمو وآفاق الأعمال. هذه البيانات التطلعية ليست حقائق تاريخية، ولكنها بدلاً من ذلك تمثل فقط إيمان «مجموعة إي اف جي القابضة» فيما يتعلق بالأحداث المستقبلية، والعديد منها غير مؤكد وخارج سيطرة الإدارة، ويتضمن من بين أمور أخرى تقلبات الأسواق المالية والإجراءات والمبادرات التي يتخذها المنافسون الحاليون والمحتملون والظروف الاقتصادية العامة وتأثير التشريعات واللوائح والإجراءات التنظيمية الحالية المعلقة والمستقبلية. وبناءً على ذلك، يُحذر القراء من الاعتماد بشكل غير مبرر على البيانات التطلعية، والتي لا تكتب فقط إلا اعتباراً من تاريخ تقديمها.